

الحقوق المدنية المهضومة لفلسطيني الشتات العربي

المهاجرين، بما في ذلك اللاجئون متى توفرت فيهم شروط مدة الإقامة. وقد يفهم من هذا السياق أن حجة هذا الرفض لدى الدول العربية أن منح هذا الحق سيضعف من الحق التاريخي للعودة ويدفع إسرائيل إلى التنصل من الشرعية الدولية، ولكن حكومات هذه الدول لا تخص الفلسطينيين بقوانين تيسر عليهم حياتهم بل تجعلهم في وضع معلق بشكل دائم وبلا أفق واضح للأجيال الجديدة، فلا هذه الدول ضمنت لهم حق العودة واسترداد أملاكهم وأراضيهم وديارهم ولا هي يسرت لهم حياتهم اليومية.

وحتى استقبال تونس لفلسطيني منظمة التحرير بعد مغادرتهم لبنان عام 1982 ليس واضحا تحت أي بند قانوني يتم التعامل مع من بقي منهم وأبناءؤهم حتى اليوم، هل هم مهاجرون بقرار سياسي أم هم لاجئون تنطبق عليهم الصفة الكاملة للاجئين كما تعرفها اتفاقية جنيف لعام 1951 وما جاء بعدها. عمليا ليس هذا وذلك لأن شهادات كثيرة عن فلسطينيين في هذا البلد تعكس امتدادا لواقع مرير في دول أخرى من المنطقة، ولو أنها تظل أقل وطأة مما يعيشه الفلسطينيون في لبنان وسوريا اليوم، وفي عراق ما بعد صدام حسين أو في ليبيا ما بعد العقيد الراحل معمر القذافي.



طارق القيزاني
صحفي تونسي

بينما تستعد الأمم المتحدة للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يوافق إصدارها قرار التقسيم 29 نوفمبر 1947، تتكرر دعوات في العالم العربي لإصدار قوانين تجرّم التطبيع مع إسرائيل، وما ينادى به علنا في تونس بعد الثورة يردد بقوة أيضا بعيدا عن الإعلام الرسمي في دول أخرى من المنطقة. لكن هذه الدعوات ليست منسجمة مع الواقع اليومي لأكثر من خمسة ملايين من الشتات الفلسطيني في الدول العربية منذ هجرتهم الأولى بعد قرار التقسيم، إذ كان من باب أولى وأحرى أن يتم تمتع الفلسطينيين بحقوقهم المدنية والمواطنة كاملة بعد عقود طويلة من اللجوء، في خطوة أولى قبل التسويق لمشروع تجريم التطبيع الدبلوماسي. منذ اتفاقية جنيف للاجئين لعام 1951 تعددت التعريفات في القوانين والمواثيق الدولية للاجئين الفلسطينيين، غير أن أغلبها جمعت على حق العودة إلى الديار، وأن يتمتع في الأثناء اللاجئون بالخدمات والحقوق الأساسية في دول اللجوء.

وفي الواقع لا تلقى أغلب تلك الاتفاقات الدولية صدى في الدول العربية حتى في ما يرتبط بقضية اللاجئين الفلسطينيين. وبخلاف بروتوكول الدار البيضاء لعام 1965 الذي دعا صراحة إلى معاملة الفلسطينيين كمعامل المواطنين العاديين، فإن أغلب الدول العربية لم تعرب عن التزام رسمي وقانوني تجاه اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها.

ظل تعامل العرب مع الفلسطينيين منذ عقود طويلة قائما على مبدأ التضامن العربي وبعض البنود الفضفاضة، مثل البند الثاني لميثاق الجامعة العربية بدعوى الإبقاء على هوية الفلسطينيين. وفي أفضل الحالات فإن الأمر الغالب هو استخدام التعليمات والقرارات الإدارية الخاضعة لمزاج بعض النظر عما إذا كانت الاحتجاجات تراجع عن أي حقوق دون أن يترتب عن ذلك أي مسؤولية قانونية على الدولة.

ففي أغلب الدول العربية لا يملك الفلسطينيون حق التملك ولا الإقامة الدائمة بشكل تلقائي ولا حرية التنقل، إذ يضطرون في الغالب إلى تجديد هذه الإقامة بشكل دوري ولا بحق لهم الالتحاق بالوظائف العامة ولا التمتع بالخدمات في المؤسسات العامة.

كما لا يحظى الفلسطينيون بحق الحصول على جنسية البلد المضيف برغم الطويلة التي يقضونها في هذه الدول حتى أصبحوا يتحدّثون لهجاتهم وتطبعوا قلبا وقالبًا بطابع أهلها وعاداتهم وتصاهروا معهم فأصبح من العسير تمييزهم عن أهل البلد، وهذا على عكس الدول الغربية المستضيفة التي تمنح حق التمتع بجنسية الدولة والاندماج الكامل لكل

طريق فرض أو زيادة الضرائب، وخفض الدعم على السلع الأساسية وتضييق فرص العمل في الحكومة، يجب أن يقترن بشفافية أكبر توفر نظرة عامة للجمهور حول كيفية ضمان الحكومة للاستفادة من العقد الاجتماعي الجديد. أثبت السودان عزم المظاهرات على الإبقاء على سلطة الشارع حتى يتم وضع الترتيبات الانتقالية. وقد استغرق الأمر خمسة أشهر بعد الإطاحة بالرئيس عمر البشير وإطلاق حملة أمنية لقوات الأمن قتل فيها حوالي 100 شخص قبل موافقة الجيش والمظاهرات والجماعات السياسية على تطبيق عملية انتقالية لتقاسم السلطة. وتضمنت العملية إنشاء مجلس سيادي مكون من مدنيين وضباط عسكريين يحكمون البلاد ويديرون مرحلة انتقالها الديمقراطية. ومع ذلك، فإن التجارب الانتقالية لم تثبت بعد قوتها وصرامتها. ربما يكون المظاهرات قد تعلموا الدروس من الثورات العربية الشعبية لعام 2011 التي أطاحت بزعماء تونس ومصر وليبيا واليمن. ومع ذلك، في هذه المرة، يفترق المظاهرون إلى التناحور الدولي الذي تمتعت به انتفاضات 2011.

إرادة الشعوب تواجه متاريس الحكومات فمن سينتصر؟

احتجاجات الشرق الأوسط تتحول إلى سباق حول هوية الأطول نفسا



القمع يقوي صوت الاحتجاجات

بين المحتجين والحكومة. وتسلط هذه الانتفاضات الضوء على التحدياتي التي يجب على كل من المحتجين والحكومات التعامل معها بحذر في ما يرقى إلى مستوى اللعبة المعقدة مع الحكومات التي تسعى إلى تهدئة المظاهرات من خلال محاولة تنفيذ مطالبهم، بينما تخطط من الناحية الأخرى للحفاظ على الهياكل السياسية الأساسية التي يريدها النشطاء المعادين للحكومة اقتلاعها. ويمكن خطر هذه التظاهرات في أن تتحول إلى أعمال عنف كما حدث في هونغ كونغ أو في لبنان، حيث تعرضت سيارات نواب البرلمان لهجمات أثناء توجيههم هذا الأسبوع لحضور جلسات مجلس النواب.

ويقول جيمس دورسي "إن تلبية مطالب المحتجين وتطلعاتهم التي تحرك المظاهرات، وتظهر بوضوح في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بغض النظر عما إذا كانت الاحتجاجات قد انطلقت إلى الشوارع، هو ما يجعل عمليات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي عملا خادعا للحكام من المنطقة، وذلك بسبب ضرورة ممارسة هذه الحكومات السياسة القمعية من جديد لأجل الدخول في مرحلة الإصلاحات المستدامة. حيث يتطلب الإصلاح المستدام وجود مؤسسات قادرة وفعالة بدلا من مؤسسات مصرفية تعمل بشكل روتيني في ظل منح سلطات أكبر للبيديات والأقاليم".

إن تغيير العقود الاجتماعية عن طريق فرض أو زيادة الضرائب، وخفض الدعم على السلع الأساسية وتضييق فرص العمل في الحكومة، يجب أن يقترن بشفافية أكبر توفر نظرة عامة للجمهور حول كيفية ضمان الحكومة للاستفادة من العقد الاجتماعي الجديد. أثبت السودان عزم المظاهرات على الإبقاء على سلطة الشارع حتى يتم وضع الترتيبات الانتقالية. وقد استغرق الأمر خمسة أشهر بعد الإطاحة بالرئيس عمر البشير وإطلاق حملة أمنية لقوات الأمن قتل فيها حوالي 100 شخص قبل موافقة الجيش والمظاهرات والجماعات السياسية على تطبيق عملية انتقالية لتقاسم السلطة. وتضمنت العملية إنشاء مجلس سيادي مكون من مدنيين وضباط عسكريين يحكمون البلاد ويديرون مرحلة انتقالها الديمقراطية. ومع ذلك، فإن التجارب الانتقالية لم تثبت بعد قوتها وصرامتها. ربما يكون المظاهرات قد تعلموا الدروس من الثورات العربية الشعبية لعام 2011 التي أطاحت بزعماء تونس ومصر وليبيا واليمن. ومع ذلك، في هذه المرة، يفترق المظاهرون إلى التناحور الدولي الذي تمتعت به انتفاضات 2011.

بشأن قواعد اللعبة السياسية الانتقالية والعملية. ولا يزال الجزائريون متواجدين في الشوارع، بعد مرور سبعة أشهر من إجبار الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة على التنحي، مطالبين بتغيير كامل للنظام السياسي. وقد فشلت العشرات من الاعتقالات الأخيرة بتهم تشمل "الإضرار بالوحدة الوطنية" و"تقويض معنويات الجيش" في ردع الجزائريين الذين يرفضون قبول الموعد المقترح للانتخابات في 12 ديسمبر.

ويدخل لبنان شهره الثاني من الاحتجاجات، حيث تحاول الحكومة الاستجابة للمطالب على مضض، ولكنها تفشل في النهاية في الاستجابة لمطالب إنشاء حكومة "تكنوقراط" وإصدار قانون انتخابي جديد غير طائفي، وعقد انتخابات مبكرة. كما رفض المظاهرون محاولة استبدال رئيس الوزراء سعد الحريري بعضو آخر من النخبة، وهو محمد الصفدي، رجل الأعمال والملياردير ووزير المالية السابق.

وقال المخرج السينمائي بيرلا جو معلولي "سنظل هنا، لا أعلم لكم من الوقت، ربما شهر أو شهرين أو عامين. ربما يستغرق الأمر 10 سنوات للوصول إلى الدولة التي نعلم بها، لكن كل شيء يبدأ بخطوة أولى".

وبعد أسابيع من الموافقة على الاستقالة استجابة للضغوط الشعبية، يبدو أن رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي يثبت موطنه في السلطة من جديد. وعلى قدر ما يشبه إلى حد كبير ما دفع الرئيس الأميركي، جورج بوش الأب، في عام 1991 إلى الدعوة إلى تنظيم حركة تمرد شعبي ضد صدام حسين، ومن ثم إعطاء الرجل القوي العراقي الأدوات اللازمة لسحق الانتفاضة، فإن المهدي يتمسك بالسلطة في غياب مرشح موثوق به ومقبول من النخبة السياسية ليحل محله. ومما يعزز موقف عبد المهدي حقيقة أنكل من الولايات المتحدة وإيران لا تريدان ظهور فراغ في السلطة في بغداد.

ويقول إن المظاهرين يصرون على التمسك بموقفهم، بعد أن تعلموا الدرس القائل إن من المرجح أن تراجع إنجازاتهم إذا اخلوا الشارع قبل ترسيخ اتفاق

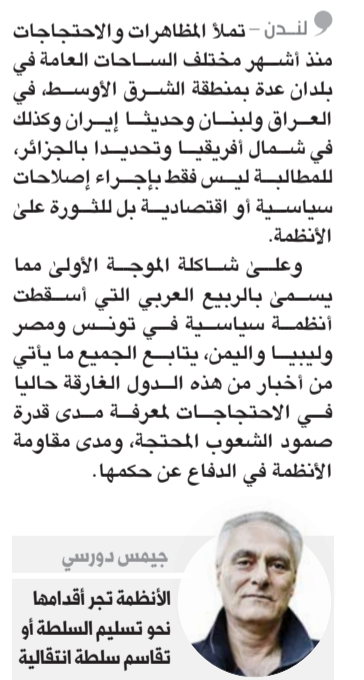
في الموجة الثانية من الربيع العربي التي تجتاح دولاً عدة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتحديداً بلبنان والعراق وإيران وكذلك الجزائر، مازالت الحكومات تكايد بشئى أنواع المقاومة للحفاظ على السلطة، إما بردّ عنيف على المحتجين وإما عبر تقديم عروض سياسية لا يقبلها طيف واسع من المظاهرين، كاستقالة رؤساء الحكومات لإعادة ترتيب بيت النظام أو عبر التحذير من الفوضى. مازال الكر والفر بين السلطة وإرادة الشعوب متواصلين لكن إلى متى؟ بين حكومات تختفي وراء متاريسها وبين شعوب لا تملك سوى التظاهر ورفع الاحتجاجات، فلمن ستكون الغلبة؟

للندن - تملا المظاهرات والاحتجاجات منذ أشهر مختلف الساحات العامة في بلدان عدة بمنطقة الشرق الأوسط، في العراق ولبنان وحديداً إيران وكذلك في شمال أفريقيا وتحديداً بالجزائر، للمطالبة ليس فقط بإجراء إصلاحات سياسية أو اقتصادية بل للثورة على الأنظمة.

وعلى شاكلة الموجة الأولى مما يسمي بالربيع العربي التي أسقطت أنظمة سياسية في تونس ومصر وليبيا واليمن، يتابع الجميع ما يأتي من أخبار من هذه الدول الغارقة حالياً في الاحتجاجات لمعرفة مدى قدرة صمود الشعوب المحتجة، ومدى مقاومة الأنظمة في الدفاع عن حكمها.

وتحوّل كل من العراق ولبنان في الأسابيع الأخيرة إلى أشبه بمختبرات حقيقية لمعرفة من سيفوز بالسباق ومن سيكون له النفس الأطول، فهل هي الشعوب الثائرة أم الحكومات التي تنوّع من الاستراتيجيات التي قد تضمن لها البقاء.

تسعى بعض أنظمة هذه الدول إلى اتخاذ خطوات يمكن أن تخفف أصوات الشارع المحتج، ففي لبنان استقال رئيس الحكومة سعد الحريري، لكن الشعب مازال مصراً على قلب نظام طائفي، وفي العراق أيضاً يكاد رئيس الحكومة عادل عبد المهدي للحفاظ على أركان الحكم، لكن العراقيين يبدو أنهم مصممون أيضاً على اقتلاع جذور نظام قوامه الطائفية والارتهاق إلى إملاءات إيران. وفي إيران، يرحب أيضاً ألا يكون للمبررات التي تسوقها قيادة النظام كرفعها شعار "الحرب العالمية" ضد طهران صدى لدى المحتجين غير المبالين



جيمس دورسي
الأنظمة تجرأ أقامها
نحو تسليم السلطة أو
تقاسم سلطة انتقالية

بشأن قواعد اللعبة السياسية الانتقالية والعملية. ولا يزال الجزائريون متواجدين في الشوارع، بعد مرور سبعة أشهر من إجبار الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة على التنحي، مطالبين بتغيير كامل للنظام السياسي. وقد فشلت العشرات من الاعتقالات الأخيرة بتهم تشمل "الإضرار بالوحدة الوطنية" و"تقويض معنويات الجيش" في ردع الجزائريين الذين يرفضون قبول الموعد المقترح للانتخابات في 12 ديسمبر.

ويدخل لبنان شهره الثاني من الاحتجاجات، حيث تحاول الحكومة الاستجابة للمطالب على مضض، ولكنها تفشل في النهاية في الاستجابة لمطالب إنشاء حكومة "تكنوقراط" وإصدار قانون انتخابي جديد غير طائفي، وعقد انتخابات مبكرة. كما رفض المظاهرون محاولة استبدال رئيس الوزراء سعد الحريري بعضو آخر من النخبة، وهو محمد الصفدي، رجل الأعمال والملياردير ووزير المالية السابق.